دراسة قانون تناقص معدل الربح في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية
(دراسة تطبيقية على الاقتصاد الأردني)

د. عبد الحليم محمد جبران
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية (جامعة الزرقاء)
بدعم من عمادة البحث العلمي
المملكة الأردنية الهاشمية

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة الراهنة الى تحليل العلاقة بين معدلات الربح في الاقتصاد الأردني ومتغيرات النشاط الاقتصادي للفترة 2003 – 2019. وقد تطلب ذلك من الباحث اعداد مجموعة من البيانات ذات الطابع الكلي في الاقتصاد الأردني. وبسبب بعض الصعوبات في الحصول على البيانات تم استخدام متغيرات بديلة للوقوف على سلوك معدلات الربح في الاقتصاد الأردني في الفترة الزمنية المستهدفة. ولاختبار نموذج البحث وصحة العلاقة التي يطرحها الباحث تم احتساب معدلات نمو الربح في الاقتصاد الأردني وكذلك معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات الأجور لذات الفترة. ومن خلال الطرق الاحصائية توصل الباحث الى مجموعة من النتائج، عكست في مجملها أهداف الباحث في هذه الدراسة. ومن بين النتائج التي توصل اليها الباحث: وجود نزعة لمعدلات الربح في الاقتصاد الأردني نحو الانخفاض، أثر الضغوطات السكانية الايجابية والسلبية في نفس الوقت على معدلات الربح ووجود الارتباط الموجب بين زيادة نسبة العمل في اجمالي رأس المال ومعدلات الربحعلى مستوى الاقتصاد الأردني.

الكلمات المفتاحية: تناقص معدل الربح، الأزمة الاقتصادية العالمية، الاقتصاد الأردني، التحولات السكانية.

Abstract

The current study aims to analyze the relationship between profit rates in the Jordanian Economy and the variables of economic activity for the period 2003-2019. This required the researcher to prepare a set of data of a macro-nature in the Jordanian Economy. Because of some difficulties in obtaining data, alternative variables were used to determine the behavior of profit rates in the Jordanian Economy in the target period of time. In order to test the research model and the validity of the relationship proposed by the researcher, the rates of profit growth in the Jordanian economy were calculated, as well as economic growth rates and wage rates for the same period. And through statistical methods, the researcher reached a set of results, which reflected in their entirety the researcher's goals in this study. Among the findings of the researcher: the existence of a tendency for profit rates in

the Jordanian Economy to decline, the effect of positive and negative population pressures at the same time on profit rates, and the positive correlation between the increase in the proportion of work in total capital and the rates of profit at the level of the Jordanian economy.

Key words: Diminishing Profit Rate, Global economic Crisis, Jordanian Economy, and Demographic Changes.

المقدمة

تعتبر هذه الدراسة من المحاولات الهادفة في تقصي سلوكيات اقتصاد السوق وتسليط الضوء على معدل الربح، في إطار عمل مبادئ الرأسمالية، منذ أن أسس له الاقتصادي الانجليزي آدم سميث في نهاية القرن الثامن عشر. وتركز الدراسة الراهنة على نزعة الربح الرأسمالي نحو الانخفاض في ظل منظومة تناقضات الرأسمالية بشكل عام. وكما يعتقد الباحث فان هذه التناقضات في مجموعها تعتبر محرك الأزمات الاقتصادية ودوريتها على مستوى الانتاج وعلى مستوى القطاع النقدي في دول التقدم الصناعي وفي ودول التأخر الاقتصادي أيضا، كدول تابعة ومتلقية لتبعيات عمل الاقتصاد العالمي.

ولا شك أن معدلات الربح على مستوى النظام الاقتصادي، القائم في تفاعل على علاقات الانتاج وعلاقات الملكية كون الربح بالمفهوم الموسع هو المحدد في عملية التراكم الرأسمالي. ويرى الباحث أن عمل التناقضات لا يقتصر على الاقتصادات الرأسمالية وانما يطال الانظمة الاقتصادية الموجهة نحو السوق ايضا. فعلى سبيل المثال، كل الاقتصادات المعاصرة تتجه نحو حرية السوق ونحو افساح المجال لمبادئ المنافسة الكاملة وتأكيد دور القطاع الخاص في التنمية وتوزيع المكاسب الاقتصادية والفرص وفق آلية السوق.

وللإجابة على سؤال قد يطرح: لماذا دراسة على اقتصاد صغير كالاقتصاد الأردني؟ فقد يكون من العقلانية لبحث في تجربة الاقتصاد الأمريكي، على سبيل المثال، عوضا عن البحث في تجربة الاقتصاد الأردني، لتتبع عمل تناقضات الرأسمالية كونه الاقتصاد الناقل للازمات المالية على مدى عقود طويلة وكونه الاقتصاد الأكبر عالميا. لكن حدود البحث الراهن تضيق بهذا المستوى من التحليل نظرا لمحدودية الموارد على اختلافها.

ان ما يعول عليه الباحث من خلال هذه الدراسة هو التأسيس لقاعدة بيانات تمكننا من التنبؤ بمعدلات الربح في الاقتصاد الأردني الأمر الذي يعزز من وضع الخطط الاقتصادية طويلة الأمد بما يضمن الخروج بأقل تكاليف اقتصادية وتكاليف اجتماعية في حالة ظهور الازمات الدورية أو ما يناظرها. وهذا يمكننا أيضا من وضع سيناريوهات لمستقبل الاقتصاد. ويتجلى ذلك في السيطرة على محددات عملية الاستقرار الاقتصادي.

مشكلة الدراسة

لتسليط الضوء على منظومة تناقضات الرأسمالية واظهار أبعاد قانون تناقص معدل الربح في الاقتصاد الرأسمالي يطرح الباحث مجموعة من التساؤلات وهي على النحو الآتي:

أولا. ما هي محددات معدل الربح في ظل تنامي حجم رأس المال الثابت بشكل عام وفي القطاعات الصناعية على مستوى الاقتصاد الأردني؟

ثانيا. كيف يتأثر معدل الربح الرأسمالي على أثر نزعة الاستثمار الرأسمالي نحو الاحلال؟

ثالثا. كيف تحول بعض العوامل دون حدوث ارتدادات لتناقص معدل الربح في الاقتصاد الأردني؟

أهمية الدراسة

انطلاقا من الدور الذي تلعبه آلية السوق في تحقيق المكاسب في عملية التبادل التجاري بين أطراف السوق وفق نسق محدد من علاقات الملكية[1] يرى الباحث أن ديمومة هذه المكاسب وعلى أساس العدالة في التوزيع مشروطة بتلاشي التغلب على تناقضات البناء الرأسمالي. لكن ومع غياب الضوابط التي تقرها وتفرضها الطبيعة البشرية لتنظيم شؤون الحياة الاقتصادية، على مستوى المجتمع، لا مناص من مواجهة تناقضات السوق بكل أشكالها. وحيث تحتل" نزعة معدل الربح نحو الانخفاض " مكانتها كشكل من تناقضات الرأسمالية، فان ضبط آلية السوق سيوفر الملاذ الآمن لعمل النظام الاقتصادي اليوم وغداً. وحيث أن الربح هو بوصلة الأعمال وغايتها فحري بنا العمل على كبح جماح هذه التناقضات لضمان استمرارية هذا الربح ونموه والذي بدوره يؤسس من خلال التوسع في الانتاج لتوليد مصادر دخل أخرى، من ناحية، حيث يتعذر ظهورها على مستوى النظام الاقتصادي خارج علاقات الانتاج الحقيقي.

وكون الربح هو مصدر التراكم الرأسمالي كمحدد لتنمية قدرات الاقتصاد القومي، من ناحية أخرى. من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة والتي يأمل الباحث أن تترجم الى سياسات اقتصادية حقيقية تعزز مفاهيم العدالة والفعالية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الأردني.

أهداف الدراسة

من خلال الإطار العام للمشكلة البحثية ومحاولة الباحث اظهار نزعة معدلات الربح الرأسمالي نحو الانخفاض يسعى الباحث الى تحقيق مجموعة من الأهداف:

1. توضيح مفهوم نزعة معدل الربح الرأسمالي نحو الانخفاض في الرأسمالية.
2. تحليل معدلات الربح ومحدداته في الشركات الصناعية، على مستوى الاقتصاد الأردني، للوقوف على مسار التقلبات في هذا المفهوم.
3. تحليل العلاقة بين معدلات الربح والأجور ومتوسط عدد ساعات العمل.
3. التنبؤ بسلوكيات معدل الربح في اقتصاد موجه نحو السوق، للوقوف على سيناريوهات نزعة تناقص معدل الربح في المستقبل.
4. محاولة الربط بين السياسات السكانية، في ظل التحولات الديموغرافية، ونمو الناتج المحلي، من ناحية. وعلاقتها بمعدلات الربح وأثرها على مكتسبات التنمية الاقتصادية.

الدراسات السابقة

تناولت مجموعة من الدراسات الاقتصادية معدلات الربح الرأسمالي واتجاهاته نحو الانخفاض وفق قانون كارل ماركس ومن زوايا مختلفة كما تشير الى ذلك الأدبيات الاقتصادية. وقد كان الأثر البالغ في اظهار سلوكيات هذا المفهوم في مجموعة دراسات بحثية متخصصة والتي استطاعت رصد نزعة معدلات الربح نحو الانخفاض وتقييمها وفي فترات زمنية متباينة. وستركز الدراسة الراهنة على مجموعة منتقاة من هذه الدراسات والتي جاءت نتائجها متباينة من حيث التأكيد على وجود تناقض في الاقتصاد الرأسمالي والذي والتي يقف وراء ظهور الازمات الرأسمالية الدورية والمتعاقبة ابتداء من أزمة الكساد العظيم (1929 - 1933) وصولاً الى أزمة(2007 – 2008)، من ناحية. أو تفنيد هذا الرأي بذريعة صرامة وقدرة الاقتصاد الرأسمالي في الاستمرار والتقدم، من ناحية أخرى. وفيما يأتي وصف هذه الدراسات ومناقشتها:

---

[1] للتعرف على منظومة علاقات الملكية كجزء من منظومة العلاقات الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي ينصح بالرجوع الى ورقة بحثية للدكتور عبد الحليم جبران بعنوان "دور منظومة علاقات الملكية كقوة محركة للنشاط الاقتصادي في اعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية "(قائمة المراجع).

أولا. دراسات الاقتصادي كارل ماركس (1818 - 1883). في مؤلفه الشهير" رأس المال "[2] استطاع ماركس تشريح بنية النظام الاقتصادي الرأسمالي. ومن خلال مجموعة من النظريات كنظرية فائض القيمة[3] ونظرية قيمة العمل تمكن من اثبات وجود نزعة في البناء الرأسمالي على جانب الربح مفادها أن الصراع على الموارد وتركز الثروة بين عدد قليل من أصحاب رؤوس الأموال سيقود عبر الزمن الى ما يسمى ظاهرة اختفاء الربح. هذه الظاهرة ستعمل على تقويض النظام الرأسمالي كتمهيد الى سقوطه (ماركس، كارل، 2011).

كما بين ماركس أن نقص الطلب الاستهلاكي على أثر تراجع القوة الشرائية لدى السواد الأعظم من السكان سيفضي الى تقلبات في الدورة الاقتصادية وبشكل مستمر. وهذا بدوره يجعل من تراجع الطلب عنصراً رياديا في تأكيد نزعة الربح نحو الانخفاض.

ثانيا. دراسة الاقتصادي جون مينارد كينز (1936). في مؤلفه الشهير " النظرية العامة في التشغيل، النقود والفائدة ". فقد بين كينز أن انخفاض الطلب على السلع الرأسمالية عادة ما يكون مدفوعا بانخفاض معدلات الربح. وعلى أثر ذلك تنحسر الاستثمارات وبالتالي، تتقلص فرص العمل، اشارة الى العمالة الناقصة، وتزعزع النظام الرأسمالي، كون دخل العمالة هو مصدر الطلب الأساس في نظام اقتصاد السوق(كينز، جون، 2010).

ثالثا. دراسة جوان روبنسون (1956) تطرقت روبنسون الى العلاقة بين تناقضات الرأسمالية وسيطرت الاحتكارات. ومن خلال نموذج متطور لسوق المنافسة الاحتكارية حاولت جوان روبنسون التوصل الى معدل من تراكم راس المال كشرط أساس للنمو الاقتصادي والذي يضمن توزيع الدخل القومي على نحو يحقق نمو الطلب الكلي بما يتناسب ونمو الناتج الكلي وبذلك نصل الى توظيف كامل للموارد الاقتصادية المتاحة(زكي، رمزي، 1997).

رابعا. دراسة جيرارد دومينيل ودومينيكو ليفي" اقتصاد معدل الربح " (1993). تناولت الدراسة الاقتصاد الأمريكي كاقتصاد قيادي على مستوى العالم، في الفترة 1869 - 1989. واستخدم الباحثان الربح كمتغير أساسي في عملية تخصيص الموارد الاقتصادية بافتراض وجود حد أدنى لهذا المعدل في النشاط الاقتصادي. وتوصلت الدراسة الى: ظهور نزعة معدل الربح نحو الانخفاض في الفترة 1869 - 1912، نزعة معدل الربح نحو الارتفاع فير الفترة 1912 – 1951، نزعة معدل الربح نحو الانخفاض من جديد منذ 1951 وحتى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات(زكي، رمزي، 1997).

محددات وحدود الدراسة البحثية

شملت الدراسة الفترة 2003 – 2019 مع تسليط الضوء على دور الأزمة المالية منذ العام 2007 – 2008 وكذلك التحولات الديموغرافية الجارية في الأردن. وقد اقتصرت الدراسة في تحليل سلوكيات معدل الربح على الاقتصاد الأردني كأنموذج في ظل سياسات التصحيح والاصلاح ضمن الفترة الزمنية المحددة.

تمثلت المحددات في العقبات التي واجهت الباحث في هذه الدراسة كمحدودية البيانات المتوفرة في الاحصائيات الرسمية وتباين بعض المؤشرات حسب مصادرها الأمر الذي تطلب ايجاد تقارب في عملية الاحتساب ومعالجة للقيم الرقمية في عملية القياس، من ناحية. غياب دراسات مماثلة في الأدبيات العربية بوجه

---

[2] صدر كتاب رأس المال في ثلاثة أجزاء وبالتتابع خلال حياة كارل ماركس وبعد وفاته بمساندة صديقه فريدريك انجلز في الفترة 1867 – 1894. في الجزء الثاني من رأس المال يعالج كارل ماركس قانون تناقص معدل الربح الرأسمالي، الفصل ألـ 12.

[3] تعتبر نظرية فائض القيمة من النظريات الأكثر شهرة لدى كارل ماركس والتي بين من خلالها أسس لمفهوم البناء العضوي لرأس المال ومفهوم معدل الاستغلال وعلاقة معدل الربح بهما.

عام ومحليا بوجه خاص الأمر الذي قلص من فرصة عمل مقارنة لدعم وجهة نظر الباحث التي تعكسها الدراسة الراهنة.

قاعدة البيانات المستخدمة في الدراسة

اعتمد الباحث، في اختبار المشكلة البحثية وتعزيز الجانب النظري بالمادة العلمية وصولاً الى الاستنتاجات المستهدفة، على مصادر البيانات الآتية:

أولا. أدبيات النظرية الاقتصادية الكلية وأدبيات اقتصاديات الربح.

ثانيا. دراسات بحثية منشورة في مجلات علمية وبعدة لغات: العربية، الروسية والانجليزية الأمر الذي عزز من أهمية المشكلة البحثية والفرضيات التي وضعها الباحث.

ثالثا. تقارير هيئة الأوراق المالية وتقارير دائرة الاحصاءات العامة وتقارير دائرة ضريبة الدخل والمبيعات والتي تغطي الفترة المستهدفة من قبل الباحث، تقارير وزارة العمل والمجلس الاعلى للسكان وبغض التقارير الدوبة(ILO).

الجانب النظري للدراسة

يستهل الباحث نقاش المشكلة البحثية وتحليل مضامينها على اساس افتراض نزعة معدل الربح نحو الانخفاض مناقشة الفرضية بتحليل الجانب النظري لاقتصاديات الربح كاتجاه اقتصادي من خلال مصادره ومحدداته ومعدلاته مع التركيز على تناقضات الرأسمالية ممثلة بتناقض أطلق عليه ماركس " **قانون تناقص معدلات الربح**". وقد واجه الباحث بعض الصعوبات في هذا المجال والمتمثلة في تتبع التطور التاريخي لهذا الاتجاه. ويعتقد الباحث أن مثل هذه العقبات من شأنها أن تعزز الأدبيات الاقتصادية المحلية بقضية محورية لم ترى النور بعد في الأوساط الاقتصادية المحلية. وتطلب هذا الاستهلال عقد مقارنات بين ما يسعى اليه البحث وبين ما هو منجز في الأدب الاقتصادي عبر الزمن. وقد استفاد الباحث من هذه المقارنات في اظهار نقاط القوة ونقاط الضعف بين ما تم انجازه على مستوى اقتصاديات الربح. وفيما يأتي تحليل اقتصاديات الربح. تاريخيا.

ويعتبر كارل ماركس أول من طرق أبواب تحليل البناء الرأسمالي من زاوية نقدية. وقد تركزت أبحاثه، في " رأس المال "، على قضايا فائض القيمة وقانون تناقص معدل الربح. وقد استطاع من خلال اظهار تناقضات الرأسمالية التوصل الى نتائج ساهمت في تغيير مسار السياسات الاقتصادية فيما بعد. وقد اعتمد كارل ماركس في صياغة قانون تناقص معدل الربح على تحليل العلاقة الجدلية بين العمل ورأس المال. وقد قاده ذلك الى صياغة وهو مفهوم البناء العضوي لرأس المال[4]. ومن خلال الربط بين هذه المفاهيم استطاع ماركس أن يتنبأ بسلوك الربح الاقتصادي عبر الزمن. فقد افترض ماركس لدعم أفكاره أن النشاط الاقتصادي الرأسمالي يجبر الرأسماليين على زيادة مكونات رأس المال العضوية تحت تأثير قوى المنافسة في السوق.

هذا يعني، من وجهة نظره وجود نزعة دائمة للاستثمار من قبل رجال الأعمال نحو الاحلال المكثف للآلة، احلال يستوجب تقليص الأيدي العاملة في الصناعة. ومن الأهمية بمكان، في اطار تحليل ظاهرة نزعة الاستثمار نحو الاحلال، تتبع مسار القرارات الاقتصادية التي يتخذها رجال الأعمال على مستوى النشاط الاقتصادي. ففي أسواق المنافسة يسعى الرأسماليون دائما الى تقديم اختراعات جديدة، في اطار الهدم الخلاق[5]. وهذا التوجه لا يقتصر على مرحلة دون أخرى في النشاط الاقتصادي بهدف تدنية تكاليف الانتاج.

---

[4] يمكن التعبير عن البناء العضوي لرأس المال من خلال العلاقة الموضحة أدناه. الآتية، حيث" C " تشير الى رأس المال الثابت، وتشير" V " الى رأس المال المتغير في النشاط الاقتصادي. فاذا افترضنا أن $Const = \frac{m}{V}$ ، فان نمو $\frac{c}{V}$ يؤدي الى تناقص معدل الربح.

$$\text{البناء العضوي} = \frac{C}{C+V}$$

[5] الهدم الخلاق - مصطلح ينسب الى الاقتصادي جوزيف شومبيتر. وهو اقتصادي أمريكي بحث في الدورات الاقتصادية وكان مروجا لما يسمى الفوضى الخلاقة. للمزيد، محاضرات غير منشورة في تاريخ الفكر الاقتصادي الاسلامي والمقارن لـ د. عبد الحليم محمد جبران.

فاذا ما استخدمت احدى الشركات تقنية موفرة للعمل، ذات كثافة رأسمالية، فمن المتوقع ظهور منتجات جديدة بأسعار منخفضة الأمر الذي يجذب مستهلكين أكثر من بين الذين يسعون الى أسعار منخفضة تعزز الفائض لديهم[6]. في الوقت ذاته، تشهد السوق زيادة في أرباح الرأسماليين، تفوق المستويات العادية.

لكن هذه الأرباح سرعان ما تتلاشى، كونها أرباح مؤقتة. وما يفسر ذلك هو استجابة المنافسين للابتكار الجديد والذي يظهر في صورة طرح منتجات منافسة. عندئذ تصل السوق الى مستوى من التشبع في الأرباح وتأخذ بالاختفاء فوائض الأرباح المتحققة. هذه النتيجة تحمل في مضمونها قضيتين محوريتين: قضية اختفاء فائض الربح وقضية التحول في الفنون الانتاجية.

واذا سلمنا بما توصل اليه كارل ماركس، عندما أشار الى أن العمل مصدر القيمة وباستغلال العمل يظهر فائض القيمة لدى الرأسماليين، فان التحول في الفنون الانتاجية نحو الكثافة الرأسمالية[7] سيفقد رجال الأعمال، الرأسماليين، هذا المصدر الحيوي. ونلاحظ هنا كيف يدخل النظام الاقتصادي في أزمة: انخفاض معدلات الربح ومناخ تنافسي شديد. وللتغلب على الوضع السائد، في محاولة لاحتواء الأزمة، يلجأ الرأسماليون الى زيادة مساحة استغلال الطبقة العاملة، أي اجبار العامل على العمل لساعات أكثر.

في ظل ارتفاع معدلات البطالة(انخفاض الأجور) يتكيف العمال مع أجور أقل وساعات عمل أطول. ومن المؤسف أن تصبح مسألة الابقاء على العمال. ومع تزايد أعداد العاطلين عن العمل على أثر الاحلال المتكرر للآلة، يظهر فائض الانتاج في السوق كعقبة أمام طموح الرأسماليين، نتيجة تراجع القوة الشرائية لدى السواد الأعظم من السكان العاملين.

هذا الفائض في الانتاج يقود الى اختلالات في منظومة العلاقات الاقتصادية بشقيها علاقات الانتاج وعلاقات الملكية[8]. تظهر هذه الاختلالات في صورة تشوه العلاقة الوظيفية بين من يملكون العمل ومن يمتلكون وسائل الانتاج. وبالتزامن مع ظهور فائض الانتاج في السوق يتراجع انفاق رجال الأعمال على السلع الاستهلاكية الكمالية بهدف الحفاظ على معدلات ادخار تضمن وجود حد أدنى للتراكم الرأسمالي[9]. وباستمرار تراجع الطلب الكلي وانخفاض معدلات الربح تتناقص أعداد المنافسين في السوق.

وباشتداد الأزمة تخفق السوق في تهدئة خواطر السواد الأعظم ما يعني ظهور مطالبات متزايدة من قبل العمال في احداث تغيير نوعي في العلاقة بين رأس المال والعمل. وللوقوف على علاقة منظومة العلاقات الاقتصادية بمعدلات الربح، بهدف تحديد سلوك الأرباح الرأسمالية في ظل العمالة المتناقصة ونزعة الاستثمار الرأسمالي نحو الاحلال، سنتطرق فيما يأتي الى محددات الربح في الفكر الاقتصادي باتجاهاته المختلفة ذات العلاقة.

أولا. محددات معدلات الربح في الاتجاه الاشتراكي

اعتمد كارل ماركس في صياغة نظرية فائض القيمة على توصيف قيمة العمل في إطار تحديد قيمة المنتج. فقد حاول تفسير كيف تولد النقود الفائض النقدي في السوق من خلال حركة السلع والنقود في عملية الانتاج:(نقود (رأس المال) – سلعة (المنتج) – نقود (راس المال + الفائض النقدي (ماركس، كارل، 2011).

ولتفسير فائض القيمة استخدم كارل ماركس ما يسمى ناتج العمل الضروري، أي ما ينتحه العامل في وقت العمل الضروري في يوم عمل. واستخدم أيضاً مفهوم فائض الناتج، أي ما يتحقق في جزء من وقت

---

[6] يشير فائض المستهلك الى الفرق بين السعر الذي يدفعه المستهلك فعليا مقابل السلعة والسعر الذي على كان على استعداد أن يدفعه قبل الشراء.

[7] قصد الباحث بالكثافة الرأسمالية استخدام مكثف للآلة على حساب تراجع دور العمل الحي. وهذا النمط السائد في الانتاج هو ما قاد الى عمالة متناقصة عبر الزمن في النظام الاقتصادي والى يومنا هذا.

[8] للاستزادة حول علاقات الملكية ودورها في النشاط الاقتصادي أنظر بحث لـ د. عبد الحليم محمد جبران بعنوان: دور منظومة علاقات الملكية كقوة محركة للنشاط الاقتصادي في إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية.

[9] التراكم الرأسمالي – في الأدب الاقتصادي، حسب الاتجاه الاشتراكي، يشير هذا المفهوم الى تحول القيمة المضافة الى نقود في احدى مراحله.

العمل في يوم العمل الواحد[10]. ومن خلال توصيف هذه المكونات ليوم العمل: وقت العمل الضروري + وقت فائض العمل استطاع ماركس قياس معدل فائض القيمة، أي ما ينتجه العامل في وقت فائض العمل.

وقد عبر عن هذا المفهوم من خلال قسمة وقت العمل الفائض على وقت العمل الضروري. وقد أطلق على هذا المصطلح" معدل الاستغلال ". هذا المصطلح يشير الى كيفية تأثير الرأسماليين على فائض القيمة من خلال اطالة يوم العمل أو من خلال زيادة انتاجية العمل. وللتوصل الى" قانون اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض " انطلاقا من مفهوم فائض القيمة، اعتمد ماركس على بعض المفاهيم الخاصة به مثل رأس المال الثابت، ذاك الجزء من رأس المال الذي ينقل قيمته الى السلعة بشكل جزئي وراس المال المتغير، أي الجزء الذي ينقل قيمته الى المنتجات بشكل كامل.

وقد عزز هذين المفهومين المترابطين في عملية الانتاج الرأسمالي بمفهوم آخر، أطلق عليه البناء العضوي لرأس المال(**OCC**). عبر كارل ماركس عن هذا المفهوم المحوري عن طريق نسبة راس المال الثابت الى مجموع مكونات رأس المال الاجمالي: رأس المال الثابت + راس المال المتغير. لاحقا هذا التحليل قاده الى التعبير عن معدل الربح كنسبة فائض القيمة الى اجمالي رأس المال، بشقيه الثابت والمتغير. في المحصلة شكل هذا المفهوم حجر الأساس في تحليل ماركس لتعريف تراكم رأس المال[11].

وبما أن الانفاق على موارد العمل يحفز الأجور باتجاه الارتفاع يلجأ الرأسماليون الى تيني سياسات كابحة لهذا الارتفاع ممثلة في اطالة يوم العمل، أي زيادة عدد ساعات العمل[12] أو زيادة الانتاجية. لكن هذه السياسة الحمائية سرعان ما تنقلب على الرأسماليين أنفسهم وضد مصالحهم. فاستخدام سياسات الاحلال الرأسمالي يزيد من حجم رأس المال الثابت ما يعني تراجع حصة رأس المال المتغير في مكونات رأس المال الاجمالي وهو ما يعني فقدان الرأسمالي لمصدر فائض القيمة، وبالتالي انخفاض الربح الرأسمالي (ومعدل الربح).

ان التحليل السابق، مع الأخذ بعين الأعتبار محاولات الرأسمالية كبح اتجاه معدلات الربح نحو الانخفاض يفترض محددات قد تحول دون تحقق تنبؤات ماركس. فاذا زاد معدل فائض القيمة، نسبة فائض الى المتغير " v " أو تراجع مستوى الأجور دون مستوى سعر قوة العمل أو انخفضت أسعار عناصر رأس المال أو نشطت التجارة الخارجية للشركات فان هذه العوامل يمكن أن تضعف أو تكبح لكن لا يمكنها أن تلغي" قانون تناقص معدل الربح ".

ثانيا. محددات معدل الربح في الاتجاه الكينزي

اعتمد تحليل جون مينارد كينز في صياغة سياسات الاقتصاد الكلي، للخروج من مأزق الكساد الكبير(1929 – 1933) على تفعيل دور القطاع الحكومي في النشاط الاقتصادي بهدف التغلب على التناقض المتمثل في غزارة الانتاج الرأسمالي وعجز الرأسمالية عن تصريف المنتج.

وقد اقترح كينز للتأثير على الربح الرأسمالي، لديمومة هذا المكون في الدخل القومي، تفعيل مكونات الاستثمار الكلي من خلال توسع الدولة في الانفاق الرأسمالي[13]. فمن وجهة نظره فأن الانفاق الرأسمالي الحكومي يحقق هدفين:

تحفيز الطلب على السلع الرأسمالية وتحفيز الطلب الاستهلاكي من خلال تحفيز الطلب على الأيدي العاملة القادرة على ضخ قوة شرائية في السوق. هذا التوجه الريادي يحقق نموا اقتصاديا ويولد دخولا جديدة قادرة على تعزيز عملية التراكم الرأسمالي (كينز، جون، 2010).

---

[10] مثال توضيحي: يقسم ماركس يوم العمل، من ثماني ساعات، على سبيل المثال على النحو الآتي: 6 ساعات ينتج العامل أجره، ناتج العمل الضروري وخلال الساعتين المتبقيتين ينتج فائض الناتج في وقت فائض العمل من يوم العمل الرسمي.

[11] تراكم رأس المال – عملية تحول فائض القيمة المتولدة في الانتاج الرأسمالي الى رأس مال. وهذا المفهوم يعتبر شرط أساس في عملية التوسع في الانتاج الرأسمالي عبر الزمن.

[12] تشير الاحصائيات الدولية، تقارير بنك التسويات الدولية، الى تراجع مستوى الأجور واستنزاف طاقة العمال باتجاه زيادة الانتاجية للتغلب على مشكلة تناقص معدلات الربح عبر الزمن الى يومنا هذا. أنظر وتقارير منظمة العمل الدولية.

[13] بظهور مؤلف كنيز (1936) يمكن القول إن الاقتصاد العالمي بدأ مرحلة جديدة من الرأسمالية هي مرحلة الرأسمالية التدخليه والتي اتسمت بتعزيز دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي.

ان اضطلاع القطاع الحكومي بدور ريادي في مكونات الطلب الكلي من شأنه تدنية نفقات الانتاج من خلال الدعم الحكومي للصناعة ومن خلال سياسات ضريبية محفزة للاستثمار. في المحصلة، تزداد الأرباح الرأسمالية ويصبح المناخ مهيئً للتوسع في الانتاج الرأسمالي كون معدلات التراكم الرأسمالي أصبحت مرتفعة. وما يعزز اعادة الاستثمار من قبل رجال الأعمال هو أن زيادة الدخل القومي، على أثر زيادة الانتاج أو التوسع في الانتاج ستؤدي الى زيادة الميل الحدي للادخار (MPS) لدى الرأسماليين. في الوقت ذاته تنخفض الميول الحدية للاستهلاك. ولكي يحدث توازن في السوق بين المتغيرات الكلية: الادخار والاستثمار لابد من ضخ استثمارات جديدة.

في المقابل، وبتزايد الانفاق الاستثماري، تنخفض الكفاية الحدية لرأس المال، أي معدل الربح، الأمر الذي يعني دخول الاقتصاد في حالة لا توازن. هذا يعني أن بيئة الأعمال أصبحت مساعدة لانخفاض الدخل القومي وانتشار البطالة وبالتالي، دخول الاقتصاد، بمرور الوقت، في مرحلة ركود.

ثالثا محددات معدل الربح في. الاتجاه الكينزي اليساري

من خلال دراسة نموذج المنافسة الاحتكارية استطاعت جوان روبنسون اظهار العلاقة بين ميول الرأسماليين الى التوسع في الانتاج ومعدلات الربح. فقد بينت أن التوسع في الانتاج الرأسمالي على حساب تخفيض معدل الأجور الحقيقي، مصدر الطلب الاستهلاكي في السوق، يقود مع الزمن الى انخفاض معدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي انحسار الانتاج. وباستمرار تراجع الانتاج في الشركات تتجه الأرباح الرأسمالية نحو الانخفاض وهذا بدوره يخلق حالة عدم ثقة لدى المستثمرين.

وبعزوف المستثمرين عن زيادة استثماراتهم تتقلص فرص العمل في النظام الاقتصادي وتزداد أعداد العاطلين عن العمل. على النقيض من ذلك، يعتبر نمو معدلات الربح مشروطا بتنامي الاحتكارات في السوق. هذا يعني أن ديمومة الربح أصبحت مشروطة بقدرة المحتكر على رفع الأسعار، بغض النظر عن أداء المؤسسة وجودة المنتجات (زكي، رمزي، 1997).

رابعا. محددات الاقتصادي أوكبشيو(Nobuo Okishios)

في الستينيات من القرن الماضي(وتحديدا في سنة 1961) في اطار اقتصاديات الربح نشر الاقتصادي الياباني من جامعة كوبي اليابانية نوبيو أوكبشيو) دراسة حول اختبار اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض لإظهار أوجه القصور في نظرية قانون تناقص معدل الربح في دراسات ماركس. وقد تبنى الغرب نظرية أوكيشيو كإثبات على نقص أراء ماركس. وانطلاقا من اهمال أثر الحداثة على الأجور (ثبات تكاليف العمل) بين أوكيشيو أن معدل الربح العام في المجمل سيكون أعلى إذا أدخلنا تقنية جديدة والتي من خلالها، في ظل الأسعار السائدة في فترة احداث التغييرات، ستكون القيمة النوعية للمنتجات أقل مقارنة بقيمة الوحدة قبل التغييرات(الموسوعة السوفيتية، 1976).

الجانب العملي للدراسة

جدول" 1 ". اختبار" قانون معدل تناقص الربح " في الولايات المتحد

المتوسط السنوي للنمو (%) في أمريكا	1910 - 1869	1950 - 1910	1992 - 1950	1992 - 1869
البناء العضوي لرأس المال	0.97	-1.39	0.88	-0.05
معدل الربح	-1.66	1.44	-0.88	0.05
معدل فائض القيمة	-0.38	0.01	-0.01	-0.01

ان الاحصائيات العالمية والمحلية تبين وبشكل جلي وجه التناقض الذي يجسده النظام الرأسمالي من خلال تناقص معدلات الربح الرأسمالي. والواضح ان اتجاه معدلات الربح في المتوسط وكما

أشرنا الى ذلك في الجانب النظري آخذة في الانخفاض عبر الزمن[14]. ومن الدلائل التجريبية على هذا الاتجاه البيانات المنشورة حول الاقتصاد الأمريكي، **جدول**" 1 ".

وللدلالة على ذلك وفي إطار اختبار هذه النزعة في الاقتصاد الاردني سنقوم بتحليل مجموعة من الاحصائيات والتي بدورها تعكس الوجه الحقيقي للرأسمالية مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المضادة التي قد تقف سدا في وجه عمل قانون ماركس.

بداية ولتبسيط تحليل البيانات التي أعدها الباحث سيشار الى العلاقة الرياضية، الموضحة في المتن، والتي توضح العلاقة النموذجية بين معدل الربح ومكونات رأس المال [15] والبناء العضوي لرأس المال للوقوف على مجموعة من محددات معدل الربح. والسلوك المحتمل لمعدل الربح وفق التعبير الرياضي المشار اليه:

1. الوفر في استخدام الموارد يؤدي الى زيادة معدل الربح.

2. انخفاض حجم رأس المال الثابت(C) وحجم راس المال المتغير يؤدي الى زيادة معدل الربح في الاقتصاد.

3. زيادة رأس المال المتغير (V) تؤدي الى انخفاض معدل الربح.

4. زيادة معدل البطالة وانخفاض الاجور (بالتزامن مع زيادة ساعات العمل) يقود الى انتعاش معدل الربح.

5. نمو $\frac{C}{V}$ يؤدي الى انخفاض معدل الربح

$$r_i = \frac{m}{C+V} = \frac{\frac{m}{V}}{1+\frac{C}{V}}$$

باستخدام المعطيات، **جدول**" 2 " **وجدول**" 3 "، وهي من تصميم الباحث، سيتم الاستناد الى نموذج رياضي - احصائي لاختبار الافتراض المستهدف حول تناقص معدلات الربح في الاقتصاد الأردني في إطار" قانون تناقص الربح في الرأسمالية " وفق دراسات كارل ماركس. ولتسهيل الاجراءات البحثية سيعتمد الباحث على نموذج متغيرات الدراسة والذي يراه الباحث في الشكل الآتي:

---

[14] هذه البيانات تم تجميعها من خلال المصادر التي استخدمها الباحث في الدراسة وذات العلاقة بقانون تناقص معدل الربح الرأسمالي، في الأدبيات الاقتصادية العالمية.

[15] $\frac{m}{V}$ - معدل فائض القيمة، $\frac{C}{V}$ – البناء العضوي لرأس المال، Q = C + V + m – قيمة المنتج النهائي.

شكل" 1 ". نموذج اختبار العلاقة البحثية

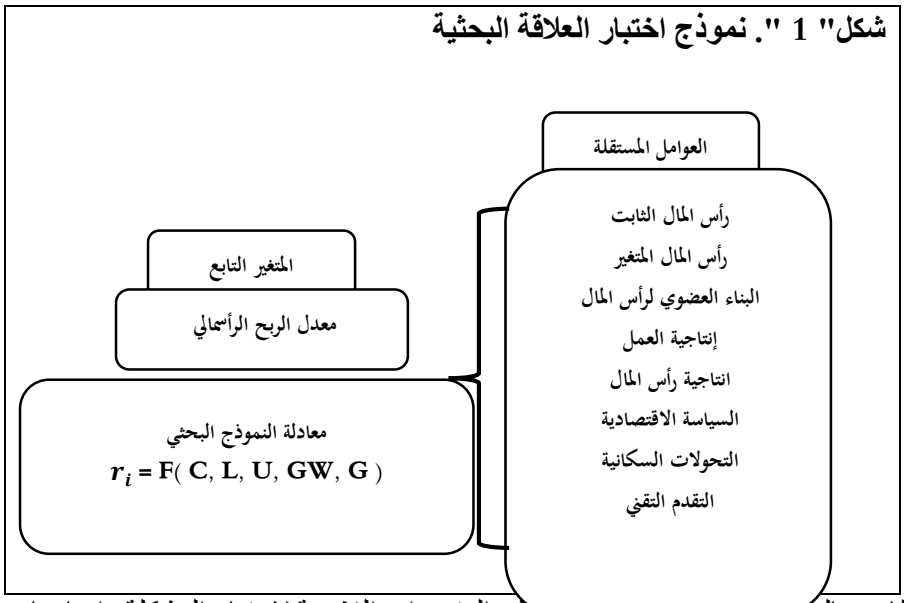

وفي إطار معالجة البيانات الاولي للوصول الى المتغيرات اللازمة لاختبار المشكلة وابعادها يحاول الباحث الوصول الى معدلات الربح من خلال حسابات الربح في الاقتصاد الأردني. وهنا تواجه الباحث خيارات عدة. من بينها: التوصل الى حجم الأرباح من خلال الناتج المحلي الاجمالي بطريقة حسابات الدخل القومي، الشكل المرفق" 2 ". لكن العقبة هنا في الحصول على نفقات الاهتلاك بصورة دقيقة وتعذر تقدير راس المال الثابت في نظام التكوين الرأسمالي الخاص بالشركات في الاقتصاد الاردني.

شكل" 2 ". اشتقاق الربح في الحسابات القومية

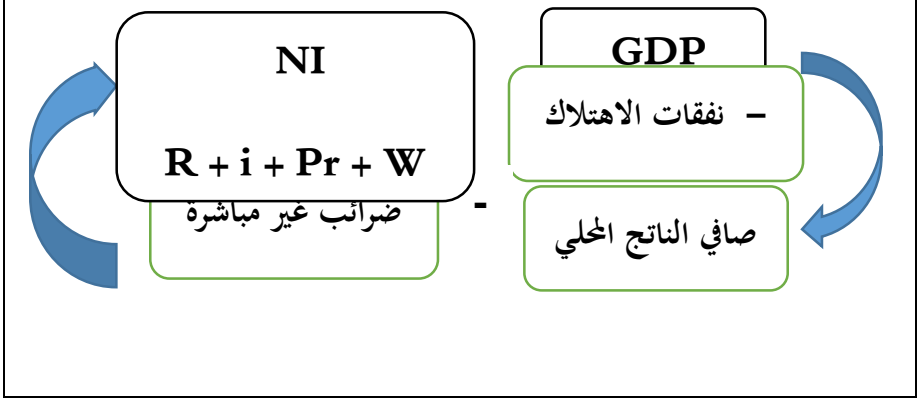

ولعل الطريقة المناسبة، ولا نقول الأفضل، تتجلى في معالجة البيانات المعدة من قبل الباحث، الجدول " 1 " والجدول " 2 " باستخدام برنامج Eviews الإحصائي لإظهار سلوك معدلات نمو الربح من ناحية. واظهار العلاقة بين محددات الربح: المحفزات والكوابح ومعدل نمو الربح، من ناحية أخرى، في ظل تبعات الأزمة المالية والتحولات السكانية على مستوى الاقتصاد الأردني

ان التحليل الأولي يظهر سلوك معدل الربح المتقلب خلال الفترة التي تشملها الدراسة. هذا السلوك غير المستقر يشير الى حقيقة نزعة معدلات الربح باتجاه عدم الثبات، من ناحية. ويشير أيضا الى النزعة نحو الانخفاض بصورة دائمة، من ناحية أخرى. ولعل الفترات التي شهدت ارتفاعا ما هي الا حالات من باب الطفرة نتيجة عوامل غير اقتصادية وتقنية في الغالب، **جدول**" 2 " والشكل" 3 ".

جدول" 2 ". مؤشرات النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الأردني 2003 - 2019

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)	معدل النمو الاقتصادي	الضريبة على الربح* (ألف دينار)	متوسط الضريبة على أرباح الشركات**	الارباح الاجمالية***	معدل نمو الربح****
2003	7228.8	0.063	127329	0.36	3536916667	0.08
2004	8090.7	0.119	137486	0.36	3819055556	0.08
2005	8925.4	0.103	185519	0.36	5153305556	0.34
2006	10675.4	0.196	310125	0.36	8614583333	0.67
2007	12131.4	0.135	376053	0.36	1044591667	- 0.88
2008	15593.4	0.285	456562	0.36	1268227778	0.21
2009	16912.2	0.084	585916	0.36	1627544444	0.28
2010	18762	0.109	485622	0.28	1637935714	0.006
2011	20476.6	0.096	544966	0.28	1846307143	0.12
2012	21965.5	0.072	567881	0.28	2028146429	0.10
2013	23851.6	0.085	533736	0.28	1906200000	- 0.06
2014	25595.8	0.073	612269	0.28	2186675000	0.15
2015	27396.8	0.070	677390	0.28	2419250000	0.01
2016	28323.7	0.033	752422	0.28	2687221429	0.11
2017	29400.4	0.038	743167	0.28	2654167857	- 0.01
2018	30481.8	0.036	759003	0.28	2710725000	0.02
2019	31534.4	0.034	775525	0.29	2674224138	- 0.01

شكل" 3 ". سلوك معدل نمو الربح في الاقتصاد الأردني

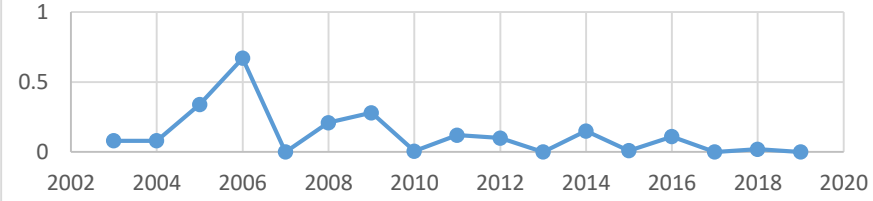

جدول" 3 ". متوسط الاجر السنوي في القطاعات الاقتصادية ومتوسط ساعات العمل[16]

السنة	متوسط الاجر السنوي	معدل نمو متوسط الأجر (سنوي)	عدد ساعات العمل (سنوية)	معدل نمو ساعات العمل	معدل البطالة
2003	* 4358	_____	* 2971	_____	14.4
2004	* 4353	-0.0014	* 2485	-0.1636	14.7
2005	3040	-0.2452	2850	-0.1468	14.8

ولتأكيد الاستنتاج الاولي المشار اليه حول السلوك العام لمعدل نمو الربح في الاقتصاد الأردني قام

[16] تطلب اعداد الجدول استخدام طريقة الوسط الحسابي المتحرك للحصول على سلسلة متكاملة للبيانات تتناسب والفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة. وتمت معالجة بيانات الجدول باستخدام بيانات دائرة الاحصاءات العامة، احصاءات العمل في الأردن: 2005 – 2009، 2006 – 2010، 2007 – 2011، 2008 – 2012، 2009 – 2013، 2010 – 2014، 2011 – 2014، 2012 – 2016، مسح الاستخدام وتعويضات العاملين 2017 (نيسان 2019). واستخدم الباحث أيضا اصدار" الأردن بالأرقام " لسنة 2018، دائرة الاحصاءات العامة.

الباحث بمعالجة البيانات احصائيا على اساس المعادلات المقترحة، أعلاه. وقد انتهت عملية المعالجة الاحصائية الى الآتي(بيانات جدول" 4 "):

1.

2006	3240	0.0567	2826	-0.0084	14.1
2007	3552	0.0962	2856	0.0106	13.1
2008	4068	0.1452	2892	0.0126	12.7
2009	4236	0.0412	2280	-0.2116	12.9
2010	4572	0.0793	2304	0.0105	12.5
2011	4848	0.0603	2322	0.0078	12.9
2012	4848	0.0000	2334	0.0051	12.2
2013	5430	0.1200	2364	0.0128	12.6
2014	5454	0.0044	2310	-0.0228	11.9
2015	5670	0.0396	2316	-0.0026	13.0
2016	6168	0.0878	2298	-0.0078	15.3
2017	6306	0.2230	2352	0.0234	18.3
2018	* 6447	0.0224	-	-	18.6
2019			-	-	19.0

جدول" 4 ". التحليل الاحصائي للنموذج البحثي

Dependent Variable: R
Method: Least Squares
Date: 10/08/20 Time: 18:37
Sample (adjusted): 2004 2017
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.115382	1.075710	1.966499	0.0808
UMEMP	0.141452	0.054599	2.590751	0.0292
L	-0.001869	0.000600	-3.113644	0.0124
GW	-2.723195	0.855636	-3.182655	0.0111
G	7.642648	2.322560	3.290614	0.0094

R-squared	0.599320	Mean dependent var	0.080429
Adjusted R-squared	0.421239	S.D. dependent var	0.332829
S.E. of regression	0.253204	Akaike info criterion	0.363209
Sum squared resid	0.577009	Schwarz criterion	0.591443
Log likelihood	2.457540	Hannan-Quinn criter.	0.342081
F-statistic	3.365447	Durbin-Watson stat	2.139889
Prob(F-statistic)	0.060316		

$$r_i = 2.115 + 0.141 unemp - 0.002\ L - 2.723\, gW + 7.643\, g$$

زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 1٪ تزيد من انخفاض الربح بنسبة 7.643٪. هذه الدلالة تعكس نقيض المسار النظري في الاقتصاد الكلي. فزيادة الناتج الاجمالي يجب أن تقود الى الضغط على الدخل القومي نحو الزيادة وبالتالي زيادة أشكال الدخل بما فيها الربح. لكن نسبة تزايد الربح في ظل التحولات القائمة في الاقتصاد الأردني تتجه نحو الانخفاض تحت تأثير عوامل أخرى مثل الانتاجية، معدل نمو الأجور في اجمالي الدخل القومي.

2. زيادة البطالة بنسبة 1٪ تزيد من انخفاض الربح بنسبة 0.141٪. هذا الاستنتاج يتسم بالواقعية اذا ما اخذنا بعين الاعتبار الضغوطات الديموغرافية على سوق العمل في الاقتصاد الأردني. فزيادة نسبة الفئة الشابة في الاقتصاد الأردني تضغط في سوق العمل نحو زيادة عدد العاطلين في ظل محدودية فرص العمل المستحدثة سنويا. من ناحية أخرى، فان زيادة معدل البطالة يتعارض مع مع مؤشرات الانتاجية في الشركات حيث تسهم الأخيرة في انخفاض معدل ناتج شركات الأعمال.
3. زيادة العمل بنسبة 1٪ تخفض الربح بنسبة 0.002٪. هذه النتيجة تتسم بالواقعية مقارنة بسابقتها. ما يفسر ذلك هو أن تراجع حصة رأس المال الثابت في البناء العضوي في ظل تزايد عدد ساعات العمل نتيجة تدفق

موارد العمل يضغط في اتجاه زيادة معدلات االربح. وما يفسر ذلك هو زيادة حصة الأجور في الدخل القومي مقارنة بأشكال الدخل الأخرى مثل الربح والريع والفوائد.

4. زيادة الأجور بنسبة 1٪ تخفض الربح بنسبة 2.723٪. اذا افترضنا ثبات انتاجية العمل فان زيادة عدد ساعات العمل وقيمة الأجور في القوائم المالية لدى الشركات تعكس تراجع حصة أرباح الشركات في اجمالي الدخل.

النتائج والتوصيات

أولا. النتائج

1. بينت الدراسة في مجملها مصداقية تراجع معدلات الربح في الاقتصاد القائم على نظام السوق أو في الاقتصاد الموجه نحو السوق، حالة الاقتصاد الأردني. وهذا ما يعزز من نزعة معدلات الربح في الاقتصاد الأردني نحو الانخفاض.
2. وجود ارتباط عكسي بين العمل ومعدلات الربح على مستوى الاقتصاد الأردني. وهذا السلوك يفسر بتراجع البناء العضوي كما أشار الى ذلك كارل ماركس في نقد البناء الرأسمالي.
3. تضغط التحولات السكانية، اذا ما استثمرت مكاسبها من خلال الفرصة السكانية، نحو زيادة معدلات البطالة وبالتالي في اتجاه انخفاض الأجور الأمر الذي يخدم معدلات الربح نحو الزيادة على حساب تراجع حصة الأجور في اجمالي الدخل القومي على مستوى الاقتصاد الأردني.
4. فشل زيادة الناتج المحلي في زيادة مستوى التوظيف وبالتالي محدودية التأثير ايجابا على اعادة توزيع الدخل القومي بين عناصر الانتاج.

ثانيا. التوصيات

1. استغلال التحولات السكانية للاستثمار في توظيف قوة العمل الآخذة في الزيادة والاستفادة من تراجع معدلات الاعالة العمرية في الاقتصاد الاردني.
2. توجيه الانظار نحو التنوع القطاعي في الاقتصاد الاردني للتغلب على نزعة معدلات الربح نحو الانخفاض بما يضمن توزيع عادل للدحل المتحقق سنويا ويسهم في عملية تراكم راس المال، المغذي الأساس للقاعدة الصناعية في الاقتصاد.
3. الحفاظ على مكتسبات انتاجية القوى العاملة من خلال رفع متوسط الأجور بما لا يتعارض مع الأهداف التجارية لشركات الأعمال وضمان تحقيق وفورات مالية.
4. تبني سياسات تقنية وتحديثية غير طاردة لعنصر العمل في شركات الأعمال كون القوى العاملة تشكل مصدر الطلب الأساس في الاقتصاد الوطني.

المراجع والمصادر

المراجع العربية

1. زكي، رمزي (1997). الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة. عالم المعرفة، العدد 226 (تشرين أول)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت – الكويت.

2. كينز، جون (1936). النظرية العامة في التشغيل، النقود والفائدة(ترجمة). هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي – الامارات العربية المتحدة.

3. ماركس، كارل (2011). رأس المال(في ثباثة أجزاء. AKCMO، موسكو – روسيا الاتحادية.

4. نيغري، سينثيا (2017). وقت العمل: الصراع والضبط والتغيير. ط 1. المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات. بيروت – لبنان.

5. برهومه، ميسون (2020). ملخص تقرير حالة البلاد بما يخص قطاع العمل. وزارة العمل، وحدة السياسات والتطوير المؤسسي، عمان – الأردن.

6. التقرير العاملي للأجور: عدم المساواة في الأجور في أماكن العمل (2016 - 2017). منظمة العمل الدولية، جنيف، ص. ص. 7 – 17.

7. جبران، عبد الحليم. دور منظومة علاقات الملكية كقوة محركة للنشاط الاقتصادي في إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية. ورقة بحثية لمؤتمر: " الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل " برعاية كلية الاقتصاد والعلوم الادارية في رحاب جامعة الزرقاء، في الفترة 24 – 25، نيسان 2013.
8. التقرير السنوي لعام 2018، وزارة العمل، عمان الأردن. ص.ص. 11 – 20
9. تفارير سنوية للفترة 2003 – 2020، دائؤة الاحصاءات العامة، عمان – الأردن.
10. احصاءات العمل في الأردن: 2005 – 2009، 2006 – 2010، 2007 – 2011، 2008 – 2012، 2009 – 2013، 2010 – 2014، 2011 – 2014، 2012 – 2016. دائرة الاحصاءات العامة. عمان – الأردن
11. مسح الاستخدام وتعويضات العاملين 2017 (نيسان 2019). دائرة الاحصاءات العامة، عمان – الأردن.
12. نمو الاجور في القطاعين العام والخاص في الأردن(تشرين أول، 2019)، ملخص سياسات. منتدى الاستراتيجيات الأردني (JSF)، عمان – الأردن.
13. جبران، عبد الحليم وأبو سليم، ثائر (2017). الآثار المتوقعة للهبة السكانية على النشاط الاقتصادي في الأردن، في المستقبل. المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة: 19(2): 73 – 88.
14. شومبيتر، جوزيف (2011). الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية. ط1. المنظمة العربية للترجمة. بيروت – لبنان.
15. بيكيتي، توماس (2019). رأس المال في القرن الواحد والعشرون. التنوير، منتدى البحوث الاقتصادية.
16. جريجوري، بول وستيوارت، روبرت(1994). النظم الاقتصادية المقارنة(ترجمة). دار المريخ، الرياض – السعودية.
17. بلوم، ديفيد (2020). حياة مديدة سعيدة: العوامل الديموغرافية والرفاهية الاقتصادية. التمويل والتنمية. صندوق النقد الدولي(IMF). ص. 6 – 9.

المراجع الأجنبية

1. Mason, Paul (2015). Post Capitalism: A Guide to Our Future,
Allen lane. United Kingdom. Global Wage Report 2018/19: What lies behind gender pay gaps.
2. J.M. Gillman. *The Falling Rate of Profit*, Marx's Law and its significance to Twentieth-Century Capitalism. London, D. Dobson, 1957, XI p. 172 p., 25.
3. Moseley, The Falling Rate of Profit in the Postwar United States Economy © Fred Moseley 1991(The Decline of the Conventional Rate of Profit).
4. S. Mage. The Law of the Falling Tendency of the rate of Profit. Colombia University. Ph.D. Dissertation. N. Y., 1963.
5. زادوروجني، غريغوري(1996). الملكية والسلطة الاقتصادية(باللغة الروسية). Osnova. خاركوف – أوكرانيا